

Distr.
LIMITED

TD/B/CN.4/GE.1/L.2
29 October 1993
ARABIC
Original : ENGLISH

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية



مجلس التجارة والتنمية

اللجنة الدائمة المعنية بتطوير
قطاعات الخدمات (النقل البحري)
فريق الخبراء الحكومي الدولي
المعني بالموانئ
جنيف ، ٢٥ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩٣
البندان ٣ و ٤ من جدول الاعمال

مشروع استنتاج فريق الخبراء الحكومي الدولي
المعني بالموانئ

"الموانئ - الاستعداد لسنوات ٢٠٠٠"

مقدمة

١ - على مدى الأعوام القليلة الماضية ازدادت أهمية النقل الدولي ، بما في ذلك التجارة بحرا والموانئ ، في الاقتصاد العالمي ، فقد ظهر سوق عالمي وحيد لم يعد فيه إنتاج البضائع ونقلها وتوزيعها واستهلاكها متركزة في منطقة جغرافية محدودة واحدة ، وإنما موزعة على كوكب الأرض برمته . وقد أمكن حدوث هذه التغيرات المشيرة بفضل تطوير نظم وشبكات متقدمة متكاملة للنقل والتوزيع ، يسيطر عليها في أغلب الأحوال شركات نقل و شحن بحري هائلة ، وتتحرك فيها أغلبية البضائع بحرا . وقد جرت هذه التطورات وما زالت تجري في بيئة تنافسية ، مما أدى الى تقلب عظيم في التجارة يولد مخاطر وغرما للموانئ . أما المخاطر فهي مرتفعة بمقاييس خاصة بالنسبة للبلدان والموانئ التي لم تستبق هذه التغيرات وتعد نفسها لاتخاذ قرارات استراتيجية ، ولا سيما بتعديل تنظيم إدارتها ومرافقها وخدماتها بما يتناسب مع احتياجات التجارة . وأما الفرص فمردها أن الميناء المعاصر ، في عملية إدماج وظائف النقل والتوزيع ، له مزايا كثيرة ويمكنه أن يصبح من النقاط المركزية القليلة ذات الأهمية الاستراتيجية للتجارة الدولية .

الف - توصيات عامة

٢ - يجب أن تسلم الموانئ بأنها تلعب دورا رئيسيا في سلسلة لوجستيات النقل وأن تؤمن فعالية مساهمتها بتحديد نفسها تحديدا واضحا ، إذ إن التركيز على الوظائف داخل حدود الميناء ليس كافيا .

٣ - يوصي الفريق بأن تتمتع الحكومات في دراسة أهمية دور موانئها وإمكانياتها الكبيرة في تعزيز التجارة والتنمية . ولترجمة دعمها واتباع سياسات تقدر دور الموانئ ، يوصي الفريق باستخدام مناهج للتخطيط الطويل الأجل (أو العام) وللتخطيط الاستراتيجي للأعمال بغية مساعدة الحكومات والموانئ على ترجمة الأهداف إلى سياسة عامة واستراتيجية وخطوات للتنفيذ ، بما في ذلك غايات الأداء وآليات التقييم ، التي يجب أن تؤمن إدراج الإدارة والموارد البشرية والتكتيكات القانونية والمالية والتشغيلية ، بما في ذلك الاستقلال الإداري حسب الاقتضاء .

٤ - ويوصي الفريق بأن تواصل أمانة الاونكتاد أعمالها بالتعاون مع شقيقاتها من الوكالات في إطار الأمم المتحدة ومع الخبرات الفنية الأخرى المتاحة في مجالات نشاط الموانئ العديدة ، بما في ذلك المساعدة التقنية والدراسات والتدريب والاتصال ، وبأن يجري تقاسم نتائج ومحصلة أنشطتها من خلال الطرق المعتادة للأمانة واجتماعات فريق الخبراء الحكومي الدولي على أساس منتظم أكثر تواترا . ويدعو الفريق اللجنة الدائمة إلى دراسة إمكانية الدعوة إلى عقد مثل هذه الاجتماعات في المستقبل . كما يقترح الفريق إدراج مسائل الموانئ على نحو أكثر تواترا ، كبنود محددة ، في جدول أو جداول أعمال الاجتماعات الوطنية والإقليمية والحكومية الدولية والدولية المتعلقة بالتجارة والتنمية والقضايا البيئية ، لا معاملتها كمجرد بنود فرعية تندرج في مواضيع أخرى .

٥ - ولاحظ فريق الخبراء مع الاهتمام الكبير أن الموانئ قد اختارت أشكالاً عديدة للتنظيم وهياكل الإدارة ، كما لاحظ أن الخصخصة/الاستغلال التجاري عظيم الأهمية كنهج للتنظيم والإدارة ، ولكن لا يمكن اعتباره هدفا بنفسه وفي حد ذاته . ويقر الفريق بأن الخصخصة/الاستغلال التجاري/تكوين اتحادات يمكن أن تكون ذات قيمة في مجالات معينة ، تختار بحكمة على أساس ملتها بالظروف السائدة في البلد وملاءمتها لها . وبالنظر إلى أن هذا نهج ناشئ وأن نهوجا أخرى قد تكون مفيدة بنفس الدرجة ، حسب ظروف الحكومة المحلية والظروف الاجتماعية ، يوصي الفريق بمواصلة دراسة وتحليل جوانب قوة وضعف كل من هذه المفاهيم وبتقييم الآثار الاقتصادية لتقسيم المهام بين القطاع العام والقطاع الخاص .

٦ - وقد تحقق التعاون الاقليمي بين الموانئ في بعض المجالات وأثبت فائدته . ويوصي الفريق بأن يعين الاونكتاد ويسجل مواقع وأشكال وجود هذه الجهود التعاونية ، ومجالات النشاط المشمولة ، والقيمة التي يسند لها المشتركون .

٧ - ويؤيد الفريق استنتاجات وتوصيات الاجتماع غير الرسمي للخبراء القانونيين بشأن الجوانب القانونية لإدارة الموانئ التي تتجسد في UNCTAD/SHIP/639/Annex I ، مع مراعاة أهمية البيئة والتنمية المستدامة:

(أ) ينبغي ألا توجد أي منافسة بين الموانئ على أساس الافتقار إلى حماية البيئة . ولهذا الغرض ينبغي أن تنسق على أساس دون إقليمي معايير التلوث ونظم التسعير البيئية وما إلى ذلك ، مع مراعاة القدرات التقنية والمالية المحددة لكل ميناء . وينبغي أن يدرج مثل هذا البند في جدول أعمال الرابطة الاقليمية للموانئ ، وقد يكون الدعم الحكومي أمرا لا غنى عنه أحيانا لتحقيق هذا النوع من التنسيق .

(ب) كما يوصي الفريق بإصدار مبادئ توجيهية توضح مسؤوليات هيئة الميناء والكيانات الأخرى ، الحكومية منها وغير الحكومية ، فيما يتعلق بحماية البيئة .

(ج) ويوصي الفريق أيضا بأن تنظر المؤسسات الدولية أو الحكومات الوطنية ، حيشما وعندما يتم تطوير استراتيجية وخطة ملمومتين بمحملة معقولة في دراسة واستخدام الحواجز واستخدام مصادر تمويل مبتكرة .

(د) من أجل تحقيق بذل جهود من أجل التنمية المستدامة ، وبمفة أكثر تحديدا مسؤوليات الميناء البيئية ، يوصي الفريق بإنشاء جهة وصل في كل الموانئ من أجل المسائل البيئية بغية جمع ونشر المعلومات (الحوادث والبيانات والمنشورات والقوانين والمؤتمرات وما إلى ذلك) . وينبغي لجهات الوصل هذه المساهمة في صياغة سياسة الميناء البيئية على نحو يراعي المكوك أو التوصيات الدولية ، فضلا عن المصالح والأنظمة الوطنية .

(هـ) وينبغي لجهة الوصل أيضا المساعدة في تنفيذ السيامة المعتمدة . وينبغي إنشاء آلية للتنسيق ولتكن لجنة بيئية ، لتنسيق العمل وإطلاع كل الأطراف المهمة وإعطائها الفرصة لعرض آرائها والحصول على دعمها . وينبغي للآلية التماس المشورة من ممثلي السلطات الوطنية ذات الصلة ومتعهد الميناء ومستخدمي الميناء ومن يعيشون على مقربة من الميناء .

(و) إن الموانئ والمدن مترابطة ترابطا طبيعيا ، ومن الضروري الاعتراف بالطابع الحاسم لروابطهما وتقويتها . ومن بين الاهتمامات الكثيرة التي ناقشها فريق الخبراء فيما يتعلق بالمستقبل ضرورة تأمين تمكينا من موازنة الحاجة إلى مساندة موانينا وروابطها بالمدن مع مساندة للبيئة وحمايتها من أجل جيل المستقبل ، فالأنشطة البحرية لا تجري ولا يمكن أن تجري في مصبات أنهار بدائية . هذا أمر يتعين التسليم به ، ولكن الفريق لا يعتقد أن الموانئ مجهزة حاليا لتحقيق التوازن المنشود .

باء - توصيات محددة١ - سياسات الموانئ

٨ - يوصي الفريق بأن تعكس سياسات الموانئ أهمية الموانئ وإن لم تزد عن كونها إحدى الحلقات في سلسلة النقل برمتها (السكك الحديدية والطرق البرية والممرات المائية) وأن الوسائط المتكاملة الأخرى كالجمارك والشرطة والسلطات المحلية تشمل الحلقات الأخرى .

٩ - ويوصي الفريق بتنفيذ هذه السياسات بالاستفادة القصوى من القوى العاملة وزيادة كفاءة تداول البضائع وتكثيف استخدام التبادل الإلكتروني للبيانات وتبسيط الإجراءات وكفاءة استخدام المعدات .

ويوصي الفريق بدراسة واستخدام الحوافز وأن تدرس المؤسسات الدولية أو الحكومات الوطنية استخدام مصادر التمويل المبتكرة لدى وضعها استراتيجية ملموسة وخطة ذات مردود معقول .

٢ - تنظيم وإدارة الموانئ

١٠ - يسلم الفريق بضرورة تحديث التنظيم الحالي لنظام الموانئ . وهذه عملية يلزم أن تأخذ في الاعتبار الواقع الاجتماعي والاقتصادي وخصائص البلد . ويرى الفريق أن طريقة دراسة وتنفيذ تشخيص أي نظام للموانئ اقترح في الوثيقة TD/B/C.4/AC.7/13 تبدو الوسيلة الفضلى لضمان التنظيم والمراقبة السليمين للميناء ، وهو يوصي باستخدامها كأداة رئيسية يستفاد بها . ويسلم الفريق أيضا بضرورة دعم عملية العصرنة بإطار قانوني ملائم تراعى فيه أفضل أساليب تقسيم المسؤوليات بين المستويات المركزية والإقليمية والمحلية والدور الذي تقوم به الكيانات الخامة الوطنية والأجنبية ودور العمالة في الموانئ حين يزداد توجيه الموانئ من ناحية رأس المال/التكنولوجيا .

١١ - ويتعين على الموانئ بذل كل جهد مستطاع كي تحسن كفاءتها ولا سيما من حيث تكاليف ونوعية ما تقدم من خدمات إلى عملائها بما يكفل أن يكون الميناء مركزاً ناجحاً للنقل والتوزيع .

١٢ - وتوصل الفريق إلى توافق في الرأي على أن إدارة الموانئ ينبغي أن تكون في البيئة التجارية السائد اليوم موجهة نحو السوق لكي ترضي عملاءها على أفضل وجه مع عدم إغفال أن الهياكل الأساسية للموانئ لها أيضا أهمية استراتيجية وطنية . وهذا ينطوي على ضمان أن تصبح وظائف التسويق إحدى الأولويات في مجال تنظيم وإدارة الموانئ وأن جميع العناصر الفاعلة في أوساط الموانئ ينبغي أن تتحد من أجل النهوض بالموانئ .

١٣ - ويوصي الفريق بتحديد كون سياسات الموانئ ينبغي أن تكون لها أهداف واضحة واستراتيجيات إنمائية تركز على التغييرات المؤسسية اللازمة لمواكبة التغييرات في مجالي التجارة والنقل . كما يوصي الفريق بأن تستكشف أمانة الاونكتاد إمكانية أن تعد الرابطة الدولية للموانئ والمدن دراسة عن قضية الاستدامة والصلات التي تجمع بين المدن والموانئ على أن تنشر الدراسة في إطار الموارد القائمة لدى الاونكتاد .

جيم - توصيات فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بالموانئ فيما يتعلق بأنشطة أمانة الاونكتاد

١٤ - بعد أن استعرض الفريق منشورات الاونكتاد في ميدان الموانئ وجد أنها تبعث على غاية الارتياح . فهي تولد مستوى رفيعاً من الاهتمام في جميع البلدان ولا سيما النامية منها التي لم تكن لديها دائماً القدرة على إجراء دراسات متعمقة مماثلة . بيد أنه ما من شك في أن المعلومات المتعلقة بنوع العمل الذي يتم في منظومة الأمم المتحدة في مضمار تنظيم الموانئ وإدارتها لا تنشر على نطاق واسع بالقدر الكافي . فرسالة الاونكتاد الاخبارية عن الموانئ مبادرة عظيمة الفائدة وتسهم في سد هذه الفجوة . ومع ذلك ينبغي تعديل نظام توزيعها بحيث تصل إضافة إلى المدير العام لميناء واحد أو ميناءين إلى أصحاب المصالح الرئيسيين الآخرين . ثم إنه ينبغي تشجيع الاشتراكات لضمان منهجية توزيع يعتد بها داخل الاونكتاد .

قضايا يتعين تناولها

١٥ - إن الفريق وقد أخذ في اعتباره اعتزام إجراء أربع دراسات كجزء من برنامج عمل الاونكتاد في عامي ١٩٩٤ و ١٩٩٥^(١) ، يوصي أن تتسم المواضيع الأربعة التالية بالأولوية لمزيد من الدراسة ، إذا أتيحت الموارد الكافية:

- ١ - مسح نظم الموانئ الوطنية
- ٢ - تحليل العلاقة بين المدينة والميناء
- ٣ - دراسات حالة عن تنمية الموارد البشرية في الموانئ .

١٦ - ويرى الفريق أنه ينبغي أن يشجع الاونكتاد والحكومات بمصرة قوية التعاون بين الموانئ وفتى المستويات في ميدان تقاسم المعلومات وتبادل الخبرات وأنشطة التدريب والدراية بالأسواق .

١٧ - ويعد التدريب واحداً من أهم المجالات التي يمكن أن يقدم الاونكتاد مساعداته فيها . وينظر الفريق بالتقدير إلى الجهود التي تبذل والنتائج الإيجابية التي تحرز حتى الآن ويوصي بتأمين الموارد اللازمة والحفاظ على البرامج التدريبية وتعزيزها .

١٨ - وعلم الفريق مع التقدير أن نسبة تزيد على ٥٠ في المائة من الموارد المتاحة للاونكتاد في ميدان الموائى مخصصة للتعاون التقنى وأنشطة التدريب . ويؤكد الفريق تأييده للتحديد الواضح الحالى لأنشطة الاونكتاد في مجال البرامج التدريبية المتنوعة في ميدان الموائى بقصد تجنب الازدواجية والتداخل . ويرحب الفريق بمبادرة أمانة الاونكتاد لإقامة دورة تدريبية على الموائى تمنح دبلوماً يحضرها المستوى المتوسط من المديرين والمعينون الجدد ، وينبغى مواصلة هذه الدورة بالتعاون مع الجمعية الأمريكية لهيئات الموائى وناشر المنظمات المعنية . وينبغى أن يستكمل هذا بإعداد حلقات دراسية جديدة للسياسات وتحديث القائم منها بحيث تراعى التطورات الجديدة التي تحدث في مجال التجارة والنقل . كذلك يوصى الفريق بالتوسع في شبكة ترينمار وتعزيزها لفائدة مديري الموائى من المستويين الأوسط والادنى ، ودعم مبادرات التدريب في مجال الموائى وتقوية التعاون بين مؤسسات التدريب .

١٩ - ويعرب الفريق عن سروره لحصوله على عرض عن برنامج التعاون التقنى المشترك بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والاونكتاد وبرنامج الغذاء العالمى لإصلاح الموائى في الصومال . وهو يوصى بشدة بأن تنضم البلدان والموائى المانحة التي هي في وضع يسمح لها بذلك ، إلى المساعي والمساهمات المبذولة من أجل الإصلاح الكامل لنظام الموائى في الصومال . ويوصى الفريق كذلك بأن يكون الاونكتاد بمثابة مركز تبادل للمعلومات بالنسبة للموائى التي تلتزم المعلومات عن قضايا التعاون التقنى كما هو الحال في الصومال وليبيريا .

دال - بنود متنوعة

٢٠ - يرى الفريق استمواب عقد اجتماع ثنائي السنة ، ولذا فاللجنة الدائمة مدعوة إلى النظر في هذه الإمكانية .

٢١ - ويوصى الفريق بإعداد قائمة ترجع إليها الحكومات والموائى ، عند طلبها ، تبين فيها الموائى والشركات الخاصة والأفراد القادرون على تقديم الخبرات في مجال إدارة الموائى والراغبون في ذلك .

الحاشية

(١) وهذه هي:

١٩٩٤: التحليل الاستراتيجي والمقارن للأسعار بالموائى في مجال الخصخصة والتسويق وتعديل اللوائح في ميدان الموائى ؛
١٩٩٥: إمكانات التعاون الإقليمي في ميدان الموائى ، الجوانب المالية في إدارة الموائى .
